

مساهمة آليات دعم المقاولات في الجزائر في ترقية المقاولات النسوية

Contribution of mechanisms to support entrepreneurship in Algeria in promoting women's entrepreneurship

وسيلة سعود¹، باية ساعو²

¹ مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة (الجزائر)

² جامعة البويرة (الجزائر)

تاريخ النشر: 2023/12/28

تاريخ القبول: 2023/08/14

تاريخ الارسال: 2023/07/11

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى انعكاس وتأثير آليات وهيئات الدعم المقامة في الجزائر من أجل تشجيع المقاولات، في ترقية وتشجيع إقبال الفئة النسوية على المشاريع والأعمال، في إطار المقاولات النسوية. وتم الاعتماد في ذلك على المنهج التحليلي في تحليل وعرض وتفسير البيانات والإحصائيات الواردة في النشرة الرسمية لوزارة الصناعة في الجزائر والمتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى غاية نهاية سنة 2021. وقد توصلت الدراسة إلى أن هيئات دعم المقاولات في الجزائر الممثلة في أونجم، أناد، وكناك، تعمل فعليا على تشجيع المقاولات النسوية، من خلال إتاحة مختلف صيغ التمويل، وفتح المجال أمام إقامة المشاريع في مختلف القطاعات المتاحة، لتضمن وصول الدعم إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد والفئات، بما فيها تلك التي تتماشى مع خصوصية العمل المنزلي والحرفي، أو المعارف التي تكتسبها النساء من خلال شهادتهن الجامعية والتكوينية، وهو ما أكدته الدراسة من خلال تسجيل إقبال الفئة النسوية بصورة أساسية على المهن الحرة، الصناعات التقليدية، الخدمات، في حين تتجنب قطاعات أخرى كالنقل بأنواعه، البناء والأشغال العمومية، الصيانة، الصيد البحري وغيرها. إلا أن الملاحظ هو أن أكبر هيئة تستقطب فئة النساء، وبالتالي تعمل على ترقية المقاولات النسوية، هي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، التي تسيطر فيها النساء على نسبة المشاريع الممولة من قبل هذه الوكالة بما يزيد عن 60%، في حين أن وكالة أناد وصندوق كناك، لا تتجاوز فيهما نسبة تمويل المشاريع النسوية ما يقارب 11%، ويعود ذلك إلى اختلاف طبيعة التمويل والشروط التي تحكم أناد وكناك بما لا يتماشى بصورة كبيرة مع متطلبات تمويل المشاريع النسوية، على عكس أونجم، الذي يعتبر القرض المصغر الذي تُقدّمه الأنسب لهذه المشاريع، إضافة إلى نقص الترويج لباقي الوكالات لدى فئة النساء.

كلمات مفتاحية: مقاولاتية، رائدات أعمال، مقاولاتية نسوية، أونجم، أناد، كناك.

تصنيفات JEL: R58، L26، D13.

Abstract:

The study aimed to determine the extent of the reflection and impact of support mechanisms and bodies established in Algeria in order to encourage entrepreneurship, in promoting and encouraging the women's interest in projects and businesses, within the framework of women's entrepreneurship. In this regard, the analytical approach is adopted in analyzing, presenting and interpreting the data and statistics contained in the official bulletin of the Ministry of Industry in Algeria related to small and medium enterprises, until the end of the year 2021.

The study concluded that the most important entrepreneurship support organizations in Algeria, represented in ANGEM, ANADE and CNAC, are indeed working to encourage women's entrepreneurship, by providing various forms of financing, and by opening the door to creation of projects and enterprises in the different economic sectors available, in order to ensure that the support reaches the greatest possible number of individuals and categories, including those compatible with the specificity of domestic and professional work, or the knowledge that women acquire through their university degrees and training; which was confirmed by the study by recording the desire of the female category mainly for the liberal professions, traditional industries, services, while this category avoids

* المؤلف المرسل: وسيلة سعود

other sectors such as transport of all kinds, construction, maintenance, fishing and others. However, it is noted that the largest body that attracts women, and thus works to promote women's entrepreneurship, is the National Agency for the Management of Microcredit, in which women represent the largest proportion of projects funded by this agency by more than 60%, Whereas the ANADE and CNAC do not exceed the percentage of financing women's projects by them approximately 11%, due to the different nature of financing and the conditions governing ANADE and CNAC which are not largely in line with the requirements for financing women's projects, in contrast to ANGEM, which it is considered that the micro-loan that it provides, the most suitable for these projects; in addition to the insufficiency of promotion of the rest of agencies among women.

Keywords: Entrepreneurship ; female entrepreneurs ; women's entrepreneurship ; ANGEM ; ANADE ; CNAC.

JEL Classification Codes: D13, L26, R58.

1. مقدمة:

تعد المقاولاتية أحد أهم الروافد التي تعتمد عليها الاقتصاديات العالمية في تحقيق التنمية، سواء على المستوى المحلي أو الوطني، كونها تتيح إنشاء مشاريع شخصية تساهم في توفير فرص العمل وتعزيز الدخل، سواء لصاحب المشروع أو للعاملين لديه، وهو ما يُخفف من عبء الدولة في محاربة البطالة، وتوفير مناصب العمل، إضافة إلى مساهمة هذه المشاريع في دعم الدخل الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي، وهو ما دفع بالدول، ومنها الجزائر، إلى العمل على محاولة توفير البيئة والمناخ الملائم الذي يسمح بالتوجُّه نحو المقاولاتية، واستقطاب أصحاب الأفكار والأموال والمشاريع إلى إقامة المؤسسات في مختلف قطاعات النشاط.

وعلى اعتبار تزايد تواجد الفئة النسوية في عالم الشغل وفي بيئة الأعمال، فإن آليات دعم المقاولاتية في الجزائر، وهيئات الدعم على وجه الخصوص، حاولت تقديم صيغ متنوعة من التمويل والدعم، من أجل إتاحة الفرصة أمام مختلف فئات المجتمع، لإقامة مشاريعهم الخاصة، بما فيها تلك التي تتماشى مع طبيعة الفئة النسوية والمؤسسات والأعمال التي تُتميزها، وهو ما انعكس على إقبال النساء على هذه الهيئات من أجل اقتناص الفرصة في إطلاق مشاريعهم الشخصية.

وانطلاقاً من ذلك تبلورت الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية كما يلي: "إلى أي مدى نجحت آليات دعم المقاولاتية في

الجزائر في تحفيز المقاولاتية النسوية؟"

أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة من خلال الدور الكبير الذي أصبحت المرأة تلعبه في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، سواء من خلال الحرف التقليدية والأعمال المنزلية التي هدفت منها سابقاً إلى تعزيز مستوى دخلها وتحسين مستوى المعيشة لها، أو من خلال مشاريع أكثر حداثة ومؤسسات أكثر تطوراً، مع تواجد أوسع في مجال الأعمال، نتيجة لارتفاع مستوى التعليم والحصول على الشهادات الجامعية والتكوينية من قبل فئة النساء، وهو ما أتاح لهنّ إمكانيات إطلاق المشاريع، والمساهمة في التنمية المحلية والوطنية.

الهدف من الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على وضعية تمويل ودعم المشاريع النسوية في الجزائر، ونجاح آليات وهيئات الدعم المنشأة في سبيل تعزيز قطاع المقاولاتية، في تحفيز الفئة النسوية على التوجُّه نحو الأعمال الحرّة والمشاريع الفردية أو الجماعية في مختلف قطاعات النشاط.

منهج وحدود الدراسة: تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات والإحصائيات الواردة في التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة الصناعة والمتعلقة بوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع الإشارة إلى أن معطيات الدراسة توقفت عند 2021/12/31، بسبب عدم توفُّر الإحصائيات الحديثة بعد هذا التاريخ، كما سيتم حصر الدراسة في عينة فقط من هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر، ممثلة في كل من ANGEM، ANADE، CNAC.

2. مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) في تنمية المقاولاتية النسوية:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بناء على المرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في 22/01/2004، بحيث تعرف بأنها هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تنشط تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، تختص الوكالة في منح ما يعرف بالقرض المصغر والذي عادة ما يُقدّم للفئات من الأشخاص بدون دخل أو بدخل ضعيف وغير مستقر، ويكون الهدف من ذلك هو دعم وإدماج الفئات الخاصة في المجتمع، من خلال مساندتهم في إنشاء مشاريع شخصية وأنشطة تجارية من أجل توفير الدخل للشخص وأسرته وتحسين مستواهم المعيشي، وتمنح القروض الصغيرة من قبل هذه الوكالة لغرضين أساسيين هما إحداث الأنشطة بما فيها الأنشطة المنزلية، وكذا اقتناء عتاد صغير والمواد الأولية من أجل الانطلاق في نشاط ما (شويرب، بوخالف، و بن سانية، جوان 2022، صفحة 521)، فيستهدف بصفة خاصة الفقراء ومحدودي الدخل، وفئة النساء. وبذلك فإن أهم أهداف وكالة ANGEM تظهر في (الوكالة-الوطنية-لتسيير-القرض-المصغر-أنجام، 2004):

- ✓ العمل على التقليل من البطالة ومعدلات الفقر، في كل من المناطق الحضرية والأرياف، عن طريق التحفيز على إطلاق الأعمال الحرة، والمنزلية والحرفية والمهن، خاصة لفئة النساء.
 - ✓ تعزيز الوعي بين سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية، عن طريق ترويج وإظهار المنتجات الاقتصادية والثقافية، والمنتجات والخدمات التي تساهم في توليد الدخل وتوفير فرص العمل.
 - ✓ تحفيز المقاولاتية لدى الأفراد، ما يساعد على تحقيق التنمية الفردية للأشخاص، والإدماج الاجتماعي.
 - ✓ مرافقة وتوجيه المستفيدين من القروض في إطار عملية تنفيذ مشاريعهم، خاصة ما ارتبط بالتمويل والاستغلال.
 - ✓ متابعة الأنشطة التي يُجرّها المستفيدون من الوكالة، مع السهر على الالتزام والاحترام التام لكافة الاتفاقيات والعقود المبرمة بين هؤلاء المستفيدين والوكالة.
 - ✓ تقديم التكوين اللازم لحاملي المشاريع والمستفيدين من القروض الممنوحة من الوكالة، في مختلف المجالات المتعلقة بإنشاء وتسيير المشاريع والمؤسسات.
 - ✓ المساهمة في دعم تسويق المنتجات التي تُقدّمها المؤسسات المنشأة عن طريق الوكالة، وذلك من خلال المشاركة في تنظيم المعارض عرض/بيع.
- وفي إطار تحقيق هذه الأهداف، عملت وكالة أنجم منذ نشأتها على دعم وتمويل المشاريع المتنوعة وفقا للشروط الخاصة بها، ويظهر الجدول التالي مجموع الأنشطة والمشاريع التي مؤلتها أنجم منذ نشأتها سنة 2004 إلى غاية 31 ديسمبر 2021:

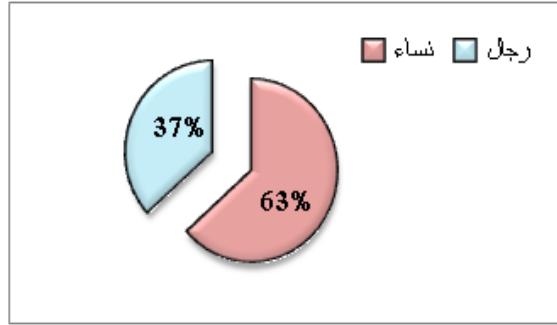
الجدول 1: مجموع المشاريع الممولة من قبل أنجم إلى غاية 2021/12/31

النسبة (%)	عدد المشاريع	
63.43	607083	نساء
36.57	349973	رجال
100	957056	المجموع

المصدر: (Direction-générale-de-la-veille-stratégique-des-études-et-des-systèmes-d'information, Mars 2022, p. 29)

يُوضّح الجدول السابق أن مجموع المشاريع الممولة من قبل وكالة أنجم في مجموع ولايات الوطن، قد بلغت 957056 مشروعا، وذلك خلال مدة تقارب 17 سنة من النشاط، منذ نشأتها سنة 2004 إلى غاية نهاية سنة 2021، أما توزيع هذه المشاريع فيظهر في الشكل التالي:

الشكل 1: توزيع مشاريع أنجم حسب الجنس



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول 1.

يظهر من خلال الشكل أنه وخلال مدى نشاط وكالة أنجم، عرفت فئة النساء سيطرة على مجموع المشاريع التي مؤلتها أنجم أو أُطلقت عبرها، وذلك بنسبة تقارب 63.43% بمعدل 607083 مشروعا، في حين أن باقي النسبة والمقدّرة بـ 36.57% قد أطلقها الرجال عبر الوكالة، فتظهر بذلك المساهمة الكبيرة لهذه الوكالة في ترقية المقاولاتية النسوية، حيث أن أغلب القروض الممنوحة لإنشاء المشاريع قد كانت لصالح النساء.

وتعود هذه النتائج إلى طبيعة نشاط وكالة أنجم والقروض الممنوحة من قبلها، حيث أن الأهداف والمهام التي أنشأت من أجلها، وخاصة تخصّصها في القروض المصغرة على وجه التحديد، قد ساهمت في استقطاب فئة النساء بصورة أكبر، كون أن مميزات المشاريع النسوية تتماشى مع نوعية هذا التمويل، فوكالة أنجم تُحَفِّزُ بالدرجة الأولى، الأعمال والمشاريع المتعلقة بالحرف والصناعات التقليدية والأعمال المنزلية، وهو ما يتوافق بصورة كبيرة مع طبيعة المشاريع التي تميل إليها فئة النساء وثفضّلها، سواء بين صاحبات الشهادات العليا، أو ربات البيوت اللاتي تتفنن أعمالا حرفية يدوية، والتي غالبا ما تحتاج رأس مال صغير، تمنحه هذه الوكالة، فتكون بذلك هذه الأخيرة الخيار الأول لحاملات المشاريع وربات البيوت الراغبات في بدء مشاريعهن المصغرة.

3. مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) في تمويل المشاريع النسوية:

تمثّل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) البديل عن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، حيث تم إنشاء وكالة أناد خلفا لوكالة أونساج، حسب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في: 2020/11/22، المعدّل والمتمّم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في: 1996/09/08. ووفقا لهذا المرسوم فإن وكالة أناد هي مؤسسة حكومية ذات طبيعة خاصة تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، تعمل تحت إشراف الوزارة المكلفة بالمؤسسات المصغرة، تعمل الوكالة من خلال وكالات وفروع محلية عبر جميع ولايات الوطن، وتهدف إلى مرافقة ومتابعة الأشخاص حاملتي المشاريع وذلك في سبيل سواء إطلاق مؤسسات جديدة أو توسيع المؤسسات القائمة، سواء في السلع أو الخدمات، مع التركيز وفقا للمهام الجديدة الموكلة لها على المؤسسات الصغيرة (معيزي و بوداح، 2021، صفحة 600)، وتعتبر هذه الوكالة (أونساج سابقا) من أوائل الآليات التي أنشأتها الجزائر بهدف تعزيز تأسيس المشاريع والأعمال الحرة تشجيعها ودعمها للقطاع الخاص، كما أنها تعتبر من أشهر الهيئات بين الشباب الراغبين في إطلاق المشاريع الفردية.

وبالموازاة مع تغيير تسمية الوكالة، تم تغيير وتحديث المهام الموكلة لها، بما يتماشى مع التغيرات الحالية في بيئة الأعمال المحلية والعالمية، أين أصبحت المهام الرئيسية لوكالة أناد تتمثل عموما في (معيزي و بوداح، 2021، صفحة 600) و(صالح، 2021، صفحة 289):

- ✓ تقديم الدعم والمرافقة اللازمة للأشخاص الراغبين في إنشاء مشاريع جديدة.
- ✓ توفير المعلومات اللازمة لأصحاب المشاريع وحاملي الأفكار، سواء ما تعلق بالجانب الاقتصادي، التقني، التشريعي والتنظيمي.
- ✓ ربط وتنمية العلاقات مع الشركاء الاقتصاديين كالبנק، الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء.

- ✓ عقد اتفاقيات وشركات بين الوكالة ومختلف القطاعات المتنوعة، من أجل فتح المجال وتوفير الفرص للاستثمار للأشخاص الراغبين في ذلك.
 - ✓ تقاسم التدريب والتكوين اللازم المتعلق بمجال إنشاء وتسيير وتمويل المؤسسات والمشاريع.
 - ✓ التحفيز على تأسيس الأعمال وإطلاق المؤسسات، وعلى توسيعها.
 - ✓ استهداف الاجراءات التي تتيح تحديد والحصول على الموارد الخارجية المخصصة للتمويل.
 - ✓ إنجاز بطاقيّة وطنية للنشاطات والمشاريع التي يمكن أن يُنشئها الأشخاص أصحاب المشاريع، مع تحديثها بصورة منتظمة، وذلك بالمشاركة مع القطاعات الاقتصادية المختلفة.
 - ✓ المساهمة في إعداد أدوات الذكاء الاقتصادي وتطويرها، وفقا لمنهج استراتيجي، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية تتميز بالفعالية والتوازن.
 - ✓ عصنة ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة.
 - ✓ المساهمة في تبادل الخبرات مع الهيئات الدولية عن طريق برامج مخصصة لذلك، أو من خلال الشراكة مع وكالات أجنبية تهدف إلى تنمية المقاولاتية، ودعم المؤسسات المصغرة.
- ومن خلال هذه المهام، فإن وكالة أناد حاولت أن تصل إلى كافة الأشخاص الذين يحملون أفكارا ومشاريع ويرغبون في تنفيذها في الواقع، ويظهر ذلك من خلال تمويل عدة قطاعات اقتصادية ممكنة، سواء من قبل الرجال أو النساء، ويظهر مجموع هذه المشاريع منذ إنشاء وكالة أنساج سنة 1996، وبعد تحوّلها إلى وكالة أناد منذ سنة 2020، وإلى غاية نهاية سنة 2021، في الجدول التالي :

الجدول 2: مجموع المشاريع الممولة من قبل أنساج وأناد إلى غاية 2021/12/31

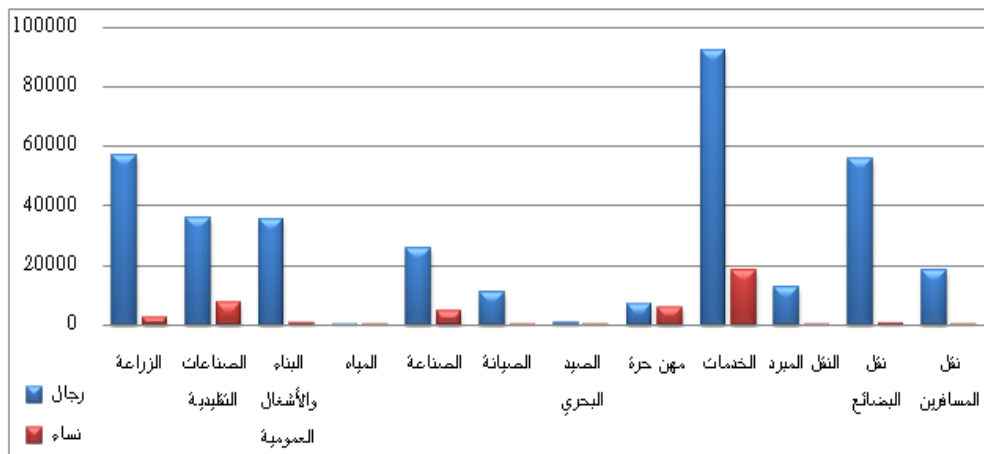
المشاريع الممولة	رجال	نساء	نسبة المقاولاتية النسوية (%)
الزراعة	57113	2781	05
الصناعات التقليدية	36225	7438	17
البناء والأشغال العمومية	35296	866	02
المياه	543	27	05
الصناعة	25779	4569	15
الصيانة	11213	182	02
الصيد البحري	1119	17	01
مهن حرة	6958	6097	47
الخدمات	91852	18503	17
النقل المبرد	13001	389	03
نقل البضائع	56112	712	01
نقل المسافرين	18539	481	03
المجموع	353750	42062	11

المصدر: (Direction-générale-de-la-veille-stratégique-des-études-et-des-systèmes-d'information, Mars 2022, p. 31)

تبلغ مجموع المشاريع الممولة من قبل ANADE مجموع 395812 مشروعا منذ نشأة الوكالة وإلى غاية نهاية سنة 2021، موزعة بين الرجال والنساء، وبين قطاعات النشاط المتنوعة، أين يلاحظ اختلاف مهم بين القطاعات التي تستقطب فئة الرجال وبين تلك التي تستقطب فئة النساء، مع الإشارة إلى سيطرة فئة الرجال على مجموع المشاريع المنشأة عن طريق وكالة أناد، فلم تتجاوز نسبة المشاريع النسوية معدل 11% من إجمالي المشاريع الممولة من قبل وكالة أناد.

ومن خلال الأرقام الموضحة في الجدول، فإن أكبر نسبة من المشاريع النسوية كانت لصالح المهن الحرة، أين يظهر نسبة تقارب 47% من إجمالي المشاريع الممولة من قبل أناد في هذا القطاع، ليليها كل من الصناعات التقليدية والخدمات بنسبة 17% لكل منهما، وذلك أيضا وفقا لإجمالي عدد المشاريع الممولة من قبل أناد في هذه القطاعات، لتكون أضعف النسبة للمقاولاتية النسوية في قطاعات النقل بأنواعه، البناء والأشغال العمومية، الصيانة، الصيد البحري. وتعود هذه النتائج إلى خصائص المرأة المقاولاتية، والتي تدفعها إلى اختيار قطاعات نشاط تكون أقل جهدا وصعوبة من تلك المختارة من قبل الرجال، خاصة من حيث الجهد البدني، إضافة إلى مميزات الأعمال التي تتقنها النساء، وهي غالبا تلك القائمة على المعرفة أو على المهارة، والتي تظهر في مكاتب المهن الحرة مثل الطب، المحاماة، التوثيق، المحاسبة، الاستشارة.. الخ، والأعمال الحرفية والتقليدية مثل الخياطة، التطريز، الحلاقة والتجميل، رياض الأطفال، المدارس الخاصة وغيرها، وهي نتيجة منطقية تُظهر تفضيلات النساء لبعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى يُفضّلها الرجال، والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل 2: توزيع مشاريع أناد حسب الجنس والقطاع للفترة 2004 - 2021/12/31



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول 2.

يظهر من خلال الشكل السابق، أن المشاريع الرجالية أكبر من المشاريع النسوية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE بصورة عامة، حيث أنها تتجاوزها في جميع قطاعات النشاط المتاحة في الاقتصاد الوطني، حتى تلك التي تُسجّل فيها المشاريع النسوية عددا معتبرا مثل الخدمات، إلا أنها تبقى نسبة ضعيفة أمام تلك المنشأة من قبل الرجال، حتى بالنسبة للصناعات التقليدية، ولا يتقاربان في النسبة إلا في المهن الحرة. فيمكن القول انطلاقا من ذلك أن الوكالة الوطنية أناد تساهم في تمويل المشاريع النسوية إلا أن ذلك يبقى في إطار محدود وضعيف، بحيث لم تتجاوز إجمالي نسبة المشاريع النسوية في كافة القطاعات ومنذ نشأة الوكالة إلى غاية نهاية سنة 2021 حدود 11%، وهي نسبة تبقى محدودة تستلزم مزيدا من العمل من أجل تشجيع المقاولاتية النسوية، حتى وإن كان ذلك راجع إلى طبيعة وحجم المؤسسات التي تُموّلها أناد، والتي عادة ما تستلزم رأس مال كبيرا نوعا ما، خلافا لرأس المال الذي تحتاجه النساء في إطلاق مشاريعهن المعتمدة على الأعمال المنزلية أو الحرف والمهارات اليدوية، أي مشاريع مصغرة عموما، والتي غالبا ما تُوجّهن إلى وكالة أخرى غير أناد لتلبية هذه الحاجة إلى الأموال، في حين تبقى المشاريع الممولة من قبل أناد تختص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفي جزء منها المشاريع المصغرة، وهو ما يسمح للنساء بالاستفادة من التمويل للمشاريع التي توافق شروط الوكالة، من حيث حجم التمويل، والمشروع الموافق له.

4. مساهمة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) في تحفيز المقاولة النسوية:

أنشئ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وفقا للقانون رقم 98-188 المؤرخ في: 1994/06/06، ويعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، تم إنشائه من أجل حماية العمال الذين تم تسريحهم من وظائفهم لأسباب اقتصادية، إلا أن مهام الصندوق قد عرفت إضافات متعددة تماشيا مع ظروف الاقتصاد والمجتمع، من التأمين على البطالة إلى إسناد مهام جديدة منها المساهمة في تنمية وتطوير إنشاء واستحداث أعمال ونشاطات لفائدة الأشخاص البطالين الذين يتكفل بهم هذا الصندوق، والبالغين من العمر بين 35-50 سنة، وذلك وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 2003/12/06 (حسيني، 2022، صفحة 331)، ليتم تعديل السن وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 10-156 المؤرخ في: 2010/06/20 ليصبح بمسئ الفئة من 30-50 سنة، مع توسيع عمل الصندوق إلى ترتيب دعم إحداث وتوسيع النشاطات المقامة من قبل البطالين أصحاب المشاريع الذي يستوفون شرط السن (شويرب، بوخالفي، و بن سانية، جوان 2022، صفحة 518 و519).

ليتوسع هذا المجال ابتداء من 2010 إلى اتخاذ اجراءات جديدة تمنح عدة مزايا للمستفيدين والمسجلين في الصندوق، كمنح مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي تم رفعه إلى 10 ملايين دج، مع إمكانية توسيع إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين (الصندوق-الوطني-للتأمين-على-البطالة-كناك، 2016). وتجدر الإشارة إلى أنه، وانطلاقا من جانفي 2022 تم إسناد تسيير الصندوق إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولة.

وعليه فإن صندوق كناك لم يُميّز بين فئة الرجال والنساء في منح القروض ودعم إحداث الأنشطة، وقد ارتبطت شروطه غالبا فقط بالسن، ووفقا لذلك يمكن توضيح مجموع المشاريع التي مؤلها كناك منذ سنة 2004 تاريخ إسناد هذه المهمة رسميا له والانطلاق فيها، وإلى غاية نهاية سنة 2021 في الجدول التالي:

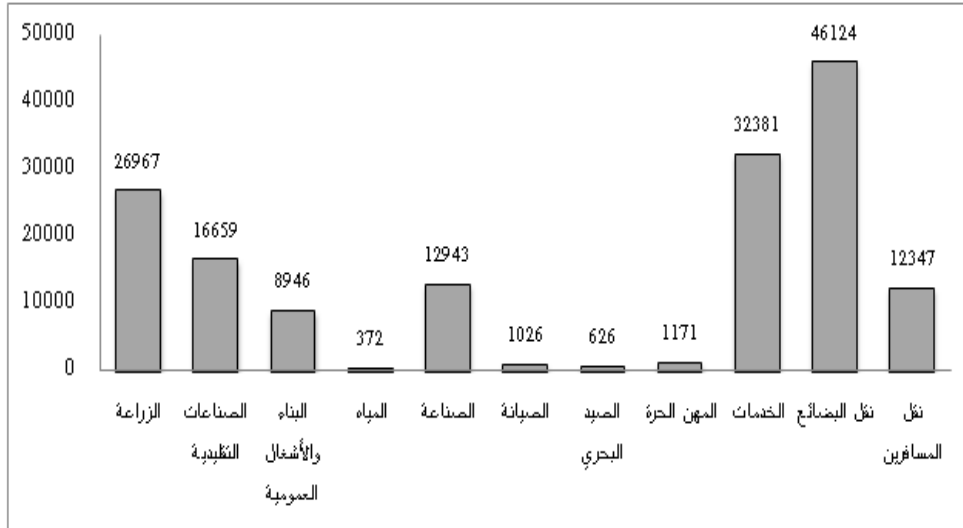
الجدول 3: مجموع المشاريع الممولة من قبل كناك إلى غاية 2021/12/31

القطاع	عدد المشاريع الممولة	نسبة النساء (%)
الزراعة	26967	11
الصناعات التقليدية	16659	22.5
البناء والأشغال العمومية	8946	2.6
المياه	372	5.6
الصناعة	12943	22.1
الصيانة	1026	2.0
الصيد البحري	626	0.5
المهن الحرة	1171	49.4
الخدمات	32381	17.3
نقل البضائع	46124	1.5
نقل المسافرين	12347	1.2
المجموع	160162	10.7

المصدر: (Direction-générale-de-la-veille-stratégique-des-études-et-des-systèmes-d'information, Mars 2022, pp. 31, 32)

من خلال المعطيات الواردة في الجدول السابق، يظهر أن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة يساهم في تمويل المشاريع في جميع القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن ينشط فيها الشخص، وقيم فيها عملا ومؤسسة، حيث تراوحت بين الزراعة والصناعة والصيانة، والصناعات التقليدية والمهن الحرة والنقل بأنواعه وغيرها، أين وصل مجموع المشاريع الممولة من قبل الوكالة طيلة فترة نشاطها ما يقارب 160162 مشروعا، يمكن توضيح توزيعها على القطاعات في الشكل التالي:

الشكل 3: توزيع إجمالي مشاريع كناك حسب القطاع 2004-2021/31

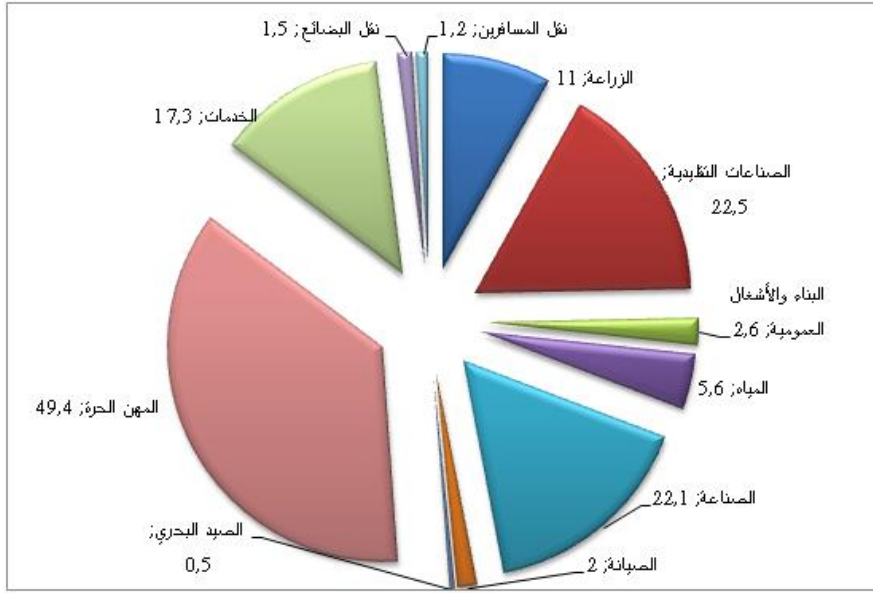


المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول 3.

يظهر من خلال الشكل، أن توزيع المشاريع الممولة من قبل صندوق كناك غير متماثلة ولا متقاربة بين القطاعات، حيث تُسجّل بعض القطاعات عدد مشاريع كبيرة في حين تظلّ أخرى محدودة، فيبرز الشكل أن أكبر قطاع تم تمويل إنشاء المشاريع فيه من قبل كناك كان نقل البضائع بـ 46124 مشروعا، وهو ما يعادل 28.8% من إجمالي المشاريع الممولة، ليليه قطاع الخدمات بنسبة تقارب 20.22% وهو ما يعادل 32381 مشروعا، في حين أن أقل نسبة عادت لقطاع المياه وقطاع الصيد البحري بنسبة 0.23% و 0.39% على التوالي. وتماشى هذه النتائج مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في الجزائر، أين يتم اختيار وتفضيل قطاع الخدمات والنقل بصورة كبيرة، من أجل تحقيق عوائد بصورة سريعة، إلا أن ما يميّز مشاريع كناك أيضا هو النسبة الجيدة التي تخصّ قطاع الزراعة إذا ما قورنت بنتائج وكالات أخرى، أين وصل عدد المشاريع الزراعية إلى 26967 مشروعا ممثلة بذلك 16.84% من إجمالي المشاريع الممولة، وهي نسبة جيدة مقارنة بنسب هامشية سابقا كانت تستقطب الشباب لهذا القطاع.

أما المشاريع السنوية الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة كناك، فإنها تظهر صورة أخرى مخالفة عن إجمالي المشاريع، حيث بلغت نسبة المشاريع السنوية الممولة من قبل كناك وفقا لبيانات الجدول رقم 03 ما يعادل 10.7% وهو ما يقابل مجموع 17137 مشروعا، يتم توزيعها على القطاعات الاقتصادية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 4: توزيع إجمالي المشاريع النسوية الممولة من كناك حسب القطاع للفترة 2004-2021/12/31



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول 3.

يبرز الشكل السابق، أن أكبر نسبة من المشاريع التي أطلقتها الفئة النسوية بالاعتماد على تمويل كناك كانت المهن الحرة، حيث مثلت نسبة 49.4% من إجمالي المشاريع الممولة في هذا القطاع، وذلك بالرغم من أنه لا تتجاوز نسبته 0.73% من إجمالي المشاريع التي رافقت كناك إطلاقها، ويعود ذلك إلى توافق هذا القطاع مع الشهادات الجامعية أو شهادات التكوين المهني، التي تكنسبها النساء صاحبات المشاريع والتي غالبا ما تُحَفِّزُهُنَّ على إطلاق مشاريعهم ومكاتبهم الخاصة، في المجالات التي تخرجوا منها، مثل الطب بمختلف فروعها، المحاماة، التوثيق، الصيدلة، مكاتب المحاسبة، الحلاقة وغيرها، وهي التي تساعد النساء على الاستفادة من معارفهم العلمية والعملية في إطلاق مؤسساتهم التي تساعدن على تحسين دخولهن، خاصة في حال البطالة.

ليليها قطاع الصناعات التقليدية، التي مثلت فيها النساء نسبة 22.5% من إجمالي المشاريع الخاصة بالصناعات التقليدية والتي مؤلثها كناك، وهو ما يتوافق أيضا مع الأعمال المنزلية والحرفية التي تمتاز بها النساء، وغالبا ما يستقطب هذا القطاع، ربات البيوت، والحاصلين على شهادات من التكوين المهني، كصناعات الحلويات التقليدية، صناعة الاكسسوارات، التطريز، الخياطة وغيرها، والتي غالبا ما تُفَضِّلُ النساء الانطلاق فيه على مستوى منازلهن، لينتقلن إلى ورشات أو محلات خاصة، بغرض التوسُّع.

في حين نلاحظ تَهَرُّبُ النساء من بعض القطاعات التي تلقى رواجاً لدى وكالة كناك، مثل نقل البضائع الذي يستحوذ على أغلبية المشاريع الممولة من قبله، بينما لا يجد إقبالا واسعا من النساء، بحيث لا تتجاوز المشاريع النسوية فيه معدل 1.5% و 1.2% لنقل الأشخاص، و 0.5% للصيد البحري، مع نسب أعلى من هذه لكنها تبقى ضعيفة متعلقة بقطاعات البناء والأشغال العمومية، الصيانة، وغيرها، ويعود ذلك إلى عدم استقطاب هذا النوع من الأعمال، والذي غالبا ما يستلزم تنقلاً دائما خارج المنزل، وحتى خارج المنطقة التي تسكن فيها المرأة، وبجهودا بدنيا أكبر، وهو ما لا يتوافق مع العادات والتقاليد وظروف المجتمع المحافظ، التي تحُدُّ من حُرِّيَّةِ المرأة في اختيار المشروع الذي تريده، لتبقى محصورة فقط في بعض الولايات الكبيرة والمنفتحة، وبعض الحالات الاستثنائية، والتي غالبا تتمثل في أعمال عائلية تشترك فيها النساء، مع أفراد من عائلتها من الرجال.

فيظهر بذلك أن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة cnac يعمل على تشجيع المقاولاتية النسوية، من خلال إتاحة فرصة التمويل لفئة النساء من أجل إطلاق مشاريعهم، إلا أنها تبقى نسبة محدودة، نظرا لطبيعة التمويل الذي يمنحه الصندوق، والذي غالبا ما لا يتماشى مع طبيعة وخصوصية المشاريع النسوية، ما عدا في بعض القطاعات التي تستقطب هذه الفئة، مثل الأعمال والمهن الحرة، والصناعات التقليدية،

فبذلك يستلزم بذل مزيدا من الترويج للصندوق في أوساط النساء، وبأن يتيح عدة مجالات للمرافقة والتمويل التي ليست منحصرة فقط في قطاعات رجالية، إضافة إلى عامل السن الذي يلعب دورا مهما في النتائج المحققة من قبل الصندوق، حيث أن الفئة من 35-50 سنة من النساء، عادة ما تكن ربات بيوت وأمهات لأطفال، قد لا يُحَفِّزُهُم ذلك على الولوج في عالم المقاولاتية، بما فيه من مجهود ووقت ومخاطرة، على عكس الرجال الذين يُطلب منهم دائما البحث عن عمل أو مشروع بغرض إيجاد الدخل اللازم لتلبية احتياجاتهم الشخصية والأسرية مهما كان عمرهم، فيقبل الشباب الذي تجاوز منهم الثلاثينات إلى إطلاق مشاريعهم الخاصة، بعد المعاناة من البطالة لمدة طويلة، أو بعد شغل وظيفة أو عمل لفترة زمنية محددة، قرروا فيه بعدها تفضيل العمل الحر.

5. الخاتمة:

أصبحت المقاولاتية النسوية جزءا هاما من عالم الأعمال في مختلف بقاع العالم، حيث أن التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، دفعت بالمرأة إلى الدخول إلى سوق العمل والأعمال، بداية من أجل تحقيق الدخل اللازم لها ولأسرتها من أجل تحسين مستوياتهم المعيشية، والآن للمشاركة الفعالة في الاقتصاد والمجتمع على حدٍ سواء، وهو ما دفع بالحكومات، ومن بينها الجزائر، إلى العمل على تشجيع ومساندة الفئة النسوية على إقامة مشاريعها، خاصة وأن هذه الأخيرة تتميز بخصوصيات مختلفة عن المشاريع التي يطلقها الرجال، حتى ولو تشابهت في بعض القطاعات منها، إلا أن المشاريع النسوية غالبا ما تمتاز بقلّة حجم رأس المال، والعمل المنزلي التقليدي، وبذلك أتاحت مختلف الهيئات المسؤولة عن تشجيع إقامة المؤسسات وتعزيز المقاولاتية في الجزائر، على توفير مختلف الصيغ التي تُشجّع المرأة وتسمح لها بإقامة مشاريعها الخاصة.

وقد هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مدى نجاح هذه الآليات والهيئات في استقطاب فئة النساء لإطلاق المشاريع، وترقية المقاولاتية النسوية في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى **مجموعة من النتائج** من أهمها:

- ❖ تعمل جميع هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر على ترقية المقاولاتية النسوية من خلال منح القروض والمتابعة لفئة النساء في مختلف مجالات النشاط الاقتصادية المتاحة.
- ❖ تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM أكثر الهيئات المشجعة للمقاولاتية النسوية، وذلك تماشيا مع طبيعة الأعمال الحرفية والمنزلية التي عادة ما تُمَيِّزُ المشاريع النسوية، والتي تستلزم رأس مال غير كبير، تُوفِّرُهُ ANGEM.
- ❖ تمنح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE العديد من القروض للنساء من أجل إنشاء المشاريع في قطاعات النشاط المتنوعة، إلا أن غالبا ما تكون النسبة الأكبر للرجال، وذلك تماشيا مع طبيعة القطاعات والأعمال التي تُمَوِّلُهَا أناد، والتي تتميزُ بِقِلَّةِ تواجد النساء فيها، مثل الزراعة، البناء والأشغال العمومية.. الخ.
- ❖ تعتبر الأعمال الحرة أكثر مجالات النشاط التي ترافق فيها ANADE المقاولاتية النسوية في الجزائر، وذلك بناء على شهادات التعليم العالي التي تملكها الفئة النسوية وتدفعها إلى إنشاء مكاتب لممارسة المهن والأعمال الحرة كالتطب، المحاماة، التوثيق وغيرها، وذلك مرور عبر وكالة ANADE كون رأس المال التي تحتاجه أكبر مما تُوفِّرُهُ باقي الهيئات.
- ❖ يعمل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC على تمويل المشاريع المتنوعة في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما فيها تلك التي تماشى مع خصوصية وطبيعة المقاولاتية النسوية.
- ❖ يستقطب كذاك عددا مهما من المشاريع النسوية التي يساهم في تمويلها، إلى أن النسبة العامة تبقى ضعيفة، وتستلزم مزيدا من الدفع بسياسة ومنتجات الصندوق نحو الفئة النسوية، لتعريفها بها، ولجذبها نحو آليات التمويل المتوفرة.
- ❖ يُمَثِّلُ قطاع المهن الحرة أكبر قطاع مستقطب للنساء من خلال المشاريع التي يُمَوِّلُهَا كذاك بالرغم من أنه يعتبر من أضعف القطاعات من حيث عدد المشاريع التي يُمَوِّلُهَا الصندوق، ليلبها قطاع الصناعات التقليدية وفقا لطبيعة أعمال المرأة المنزلية والحرفية، في حين لا تلقى قطاعات أخرى ذات جذب كبير للشباب مثل قطاع النقل، إقبالا من طرف الفئة النسوية.

بناء على النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات من أجل تعزيز مفهوم وثقافة المقاولاتية النسوية أهمها:

- تعزيز الفكر المقاولاتي لدى الطالبات الجامعيات، والطالبات في مراكز التكوين المهني، من خلال تدريس مقياس المقاولاتية، وإدماجهم في تجارب ميدانية بخصوص ذلك.
- عقد لقاءات دورية ومحاضرات مع رائدات أعمال ومقاولات ناجحات، وكذا مع ممثلين عن هيئات الدعم للمقاولاتية النسوية من أجل التشجيع على إقبال الشابات على العمل المقاولاتي.
- تسويق مختلف صيغ التمويل والدعم الموجهة للمقاولاتية النسوية، من خلال الاستعانة بوسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، خاصة بالنسبة للمناطق البعيدة، والنساء الماكثات بالبيت، وذوات المستوى التعليمي المحدود.

6. قائمة المراجع:

- الصندوق-الوطني-للتأمين-على--البطالة-كناك. (2016). تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. تاريخ الاسترداد 04 26، 2023، من الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.
- الوكالة-الوطنية-لتسيير-القرض-المصغر-أنجام. (2004). الأهداف والمهام. تاريخ الاسترداد 04 26، 2023، من الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: [/https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions](https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions)
- جازية حسيني. (2022). مؤسسات الدعم ودورها في التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، 18 (30)، 323-338.
- سلمى صالحى. (جوان 2021). آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، 05 (01)، 278 - 297.
- فارس معيزي، و عبد الجليل بوداح. (2021). دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ترقية الاستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 10 (02)، 585 - 610.
- مسعود شوويرب، مسعود بوخالفي، و عبد الرحمان بن سانية. (جوان 2022). أجهزة الدعم والمرافقة في الجزائر في ظل أزمة كوفيد 19 - دراسة حالة للخيارات الوقائية (CNAC- ANADE- ANGEM). مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال ، 05 (01)، 510 - 525.
- Direction-générale-de-la-veille-stratégique-des-études-et-des-systèmes-d'information. (Mars 2022). Bulletin d'information statistique de la PME (Données de l'année 2021). Alger: Ministère de l'industrie